



منظمة
العمل
الدولية

حظر:

لا يُنشر أو يُوزَّع قبل يوم الثلاثاء ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦
على الساعة التاسعة مساءً بتوقيت غرينيتش
(العاشرة مساءً بتوقيت وسط أوروبا)

لمحة عامة عن العمالة والشؤون الإجتماعية في العالم موجز



اتجاهات

٢٠١٦

بدأ الاقتصاد العالمي يُظهر علامات ضعف جديدة...

يُقدر أن الاقتصاد العالمي نما بنسبة ٣،١ في المائة في عام ٢٠١٥، أي ما يقل بأكثر من نصف نقطة مئوية عن النسبة المتوقعة قبل عام. وإذا استمرت الاستجابات السياسية الحالية، فإن المستقبل ينذر باستمرار الضعف الاقتصادي وما يطرحة ذلك من تحديات هامة أمام المنشآت والعمال. وبالفعل، يُتوقع خلال السنتين المقبلتين أن ينمو الاقتصاد العالمي بمجرد حوالي ٣ في المائة، وهي نسبة تقل بكثير عما كان عليه الحال قبل اندلاع الأزمة العالمية.

والدافع وراء استمرار التباطؤ الاقتصادي هو ضعف البلدان الناشئة والاقتصادات النامية. فالصين تواجه تباطؤاً ملحوظاً. وقد أسهم ذلك، مقترناً بالعرض الجديد وعوامل أخرى، في تراجع حاد في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما تلك المتصلة بالطاقة. وقد أثر ذلك بدوره في مصدري السلع الأساسية في الاقتصادات الناشئة الكبيرة، مثل البرازيل والاتحاد الروسي، التي دخلت في فترة كساد. ولم تكن الفوائد العائدة على مستوردي السلع الأساسية الصافيين كافية لتعويض التراجع الذي أثر في المصدرين. وتتمثل علامة أخرى من علامات الضعف في أن التجارة العالمية، التي دأبت على النمو بسرعة تفوق مرتين سرعة نمو الاقتصاد العالمي، أصبحت الآن تتماشى مع النمو العالمي أو تتخلف عنه.

... دافعاً مستوى البطالة إلى تجاوز ١٩٧ مليون شخص في عام ٢٠١٥ ...

لقد تسبب الضعف الاقتصادي في زيادة ارتفاع البطالة في العالم. ففي عام ٢٠١٥، بلغ مستوى البطالة ١٩٧،١ مليون شخص – أي أكثر من مستواها في العام الماضي بقرابة مليون شخص وأكثر من مستويات ما قبل الأزمة بما يزيد على ٢٧ مليون شخص. وتُعزى هذه الزيادة في عدد الباحثين عن عمل في عام ٢٠١٥ أساساً إلى البلدان الناشئة والبلدان النامية. ومن المتوقع أن يكون أفق البطالة قد قتم في الشهور الأخيرة في بعض هذه البلدان، لا سيما في أمريكا اللاتينية، وكذلك بعض البلدان الآسيوية (خاصة الصين) وعدد من البلدان المصدرة للنفط في المنطقة العربية.

وفي معظم الاقتصادات المتقدمة، تميز عام ٢٠١٥ بنمو معدل الوظائف بأكثر مما كان متوقعاً، لا سيما في الولايات المتحدة وبعض بلدان وسط أوروبا وأوروبا الشمالية. ورغم التحسنات الأخيرة، لا تزال معدلات البطالة مرتفعة في أوروبا الجنوبية. واتجه معدل البطالة نحو الارتفاع في الاقتصادات المتقدمة الأكثر تعرضاً للتباطؤ المسجل في الاقتصادات الآسيوية الناشئة.

... ومتسبباً في تزايد هشاشة الوظائف القائمة

لا يزال سوء نوعية الوظائف مسألة ملحة على الصعيد العالمي. فحالات العمالة الهشة – حصة العمل للحساب الخاص والعمالة المساهمة في دخل الأسرة، فننا العمل المعرضتان عموماً لمستوى عال من الهشاشة – أصبحت تتراجع بأقل مما كانت عليه قبل بدء الأزمة العالمية. وتمثل العمالة الهشة ١،٥ مليار شخص، أو ما يزيد على ٤٦ في المائة من مجموع العمالة. وفي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يوجد أكثر من ٧٠ في المائة من العمال في وضع عمالة هشة.

وإلى جانب محدودية فرص العمال الذين يوجدون في وضع العمالة الهشة للاستفادة من مخططات الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراك، فإن هؤلاء العمال يعانون من انخفاض الإنتاجية وانخفاض الإيرادات وتقلبها. وهناك أيضاً فجوات هامة بين الجنسين في نوعية الوظائف. فالنساء يواجهن مخاطر العمالة الهشة أكثر من الرجال بنسبة ٢٥ إلى ٣٥ في المائة في بعض البلدان في شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي البلدان العربية.

ينذر المستقبل بزيادة إضافية في معدل البطالة قدرها ٣،٤ مليون شخص خلال العامين المقبلين ...

من المرجح أن يكون للتباطؤ الاقتصادي في عام ٢٠١٥ أثر متأخر على أسواق العمل في عام ٢٠١٦، ما يؤدي إلى زيادة في مستويات البطالة في اقتصادات الأسواق الناشئة على الخصوص. واستناداً إلى آخر إسقاطات النمو، من المتوقع أن يزيد مستوى البطالة العالمية بحوالي ٢،٣ مليون في عام ٢٠١٦ و١،١ مليون إضافي في عام ٢٠١٧.

ومن المتوقع أن تعرف الاقتصادات الناشئة زيادة في مستوى البطالة قدره ٢،٤ مليون عاطل عن العمل في عام ٢٠١٦. ويعكس ذلك إلى حد كبير آفاق سوق العمل المتفاقمة فيما يخص الاقتصادات الآسيوية الناشئة وأمريكا اللاتينية ومنتجي السلع الأساسية، لا سيما في المنطقة العربية وأفريقيا.

وفي الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يشهد عدد العاطلين عن العمل تراجعاً طفيفاً لا يعوّض الزيادة في الاقتصادات الناشئة سوى هامشياً. وفي عدد من البلدان الأوروبية، ستبقى البطالة قريبة من أعلى مستوياتها التاريخية. وفي الولايات المتحدة وغيرها من

الاقتصادات المتقدمة حيث سترجع معدل البطالة إلى مستويات ما قبل الأزمة، من المتوقع أن تستمر البطالة الجزئية أو تتزايد. وحسب الاقتصاد، يتجسد ذلك في العمل غير الطوعي المؤقت أو لبعض الوقت وانخفاض معدلات المشاركة، لا سيما بين النساء والشباب.

وتباطؤ التقدم في خفض مستوى العمالة الهشة الذي سيبلغ ١,٥ مليار شخص بحلول عام ٢٠١٦ ...

من المتوقع أن تظل حصة العمالة الهشة في السنوات المقبلة تناهز ٤٦ في المائة عالمياً. وسيكون التحدي صعباً جداً في الاقتصادات الناشئة حيث يُتوقع أن ينمو عدد العمال المستضعفين بنحو ٢٥ مليوناً خلال السنوات الثلاث المقبلة.

... ما يؤدي إلى توقف في نمو الطبقة المتوسطة وزيادة مخاطر الاضطراب الاجتماعي في بعض الحالات ...

في الاقتصادات الناشئة، ارتفع حجم الطبقة المتوسطة (التي تتراوح مستويات استهلاكها اليومي بين ٥ دولارات و١٣ دولاراً، من حيث تكافؤ القدرة الشرائية) من ٣٦ في المائة من مجموع السكان في عام ٢٠١١ إلى ما يقل شيئاً ما عن ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي السنوات المقبلة، يُتوقع أن يتباطأ، بل ربما أن يتوقف، الاتجاه نحو زيادة حجم الطبقة المتوسطة. وبين الاقتصادات النامية، من المتوقع أن ترتفع حصة الطبقة المتوسطة ولكن بمستوى أقل مما كان عليه الحال في السنوات الأخيرة. ويشير التقرير إلى تجدد مخاطر الاضطراب الاجتماعي المرتبط بتباطؤ النمو في الاقتصادات الناشئة والنامية. ففي هذه البلدان، قد يؤدي تباطؤ النمو وعرقلة بلوغ مستوى معيشة الطبقة المتوسطة إلى إذكاء الغضب الاجتماعي.

وهناك تحسن محدود وغير متساوٍ في حالة سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة، وتقلصت الطبقة المتوسطة في بعض هذه الاقتصادات نتيجة تداير شتى. وعرف التفاوت في الدخل، مقيساً بمؤشر جيني، ارتفاعاً هاماً في معظم البلدان المتقدمة في مجموعة العشرين. وعلى الرغم من أن نسبة الأعلى دخلاً استمرت في الارتفاع، فإن نسبة الأربعة في المائة الأكثر فقراً من الأسر المعيشية غالباً ما تخلفت عن الركب منذ بداية الأزمة العالمية.

ويوقف الجهود الرامية إلى زيادة الحد من فقر العاملين ...

هناك أيضاً تباطؤ في التقدم من حيث نوعية العمالة في الطرف الأدنى من طيف الإيرادات. ففي عام ٢٠١٥، كان يعيش حسب التقديرات ٣١٩ مليون عامل في فقر مدقع (أولئك الذين يعيشون بأقل من ١,٩٠ دولار في اليوم من حيث تكافؤ القدرة الشرائية) و٩٥٥ مليون عامل في فقر متوسط أو شبه فقر (بين ١,٩٠ دولار و٥ دولارات في اليوم من حيث تكافؤ القدرة الشرائية). ويمثل ذلك انخفاضاً هاماً في الفقر المدقع بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠، ولكن التحسن أصبح أكثر محدودية منذ عام ٢٠١٣ (لا سيما داخل أقل البلدان نمواً). في حين، زاد عدد العاملين الذين يعيشون في فقر متوسط أو شبه فقر منذ عام ٢٠٠٠. وأخيراً، توحى الأدلة من مصادر أخرى بأن فقر العاملين يعرف تزايداً في أوروبا.

... ويعقد مهام زيادة النمو ومواجهة التحديات الديمغرافية.

عندما يكون هناك نقص في فرص العمل اللائق، قد يزيد عدد العمال الذين يتخلون عن البحث عن عمل. ففي عام ٢٠١٥، ارتفع عدد الأشخاص في سن العمل الذين لم يشاركوا في سوق العمل بنحو ٢٦ مليوناً ليصل إلى أكثر من مليارين. ومن المتوقع أن تستقر معدلات المشاركة عند ٦٢,٨ في المائة من مجموع سكان العالم في سن العمل (البالغين ١٥ عاماً فما فوق)، ولكنها تتخذ بعد ذلك اتجاهًا تنازلياً معتدلاً إلى ٦٢,٦ في المائة حتى عام ٢٠٢٠ وتتنخفض أكثر من ذلك في السنوات الأبعد من ذلك الأفق. ويُتوقع أن تعرف الاقتصادات النامية وحدها معدلات مستقرة لمشاركة القوى العاملة، في حين يُرجح أن تشهد الاقتصادات المتقدمة والناشئة مزيداً من التراجع في معدلات النشاط. وفي هذا الصدد، تشكل الهجرة آلية هامة لموازنة العرض والطلب في سوق العمل عبر البلدان. وتشير الزيادات المفاجئة الأخيرة في عدد اللاجئين في أوروبا الشمالية والجنوبية والغربية إلى الحاجة إلى تيسير النفاذ إلى أسواق عمل هذه البلدان بأقصى ما يمكن من السرعة والفعالية. وعلى المدى الطويل، سيساعد تدفق اللاجئين على تدارك أوجه نقص المهارات في بعض المجالات والتخفيف من المخاطر المترتبة بالركود الطويل.

ويرجع تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي حالياً وتوقع انخفاضه أكثر على المدى الطويل إلى أسباب عديدة، ولكن من أبرز العوامل ما دُكر أعلاه من حالات تراجع في معدلات السكان في سن العمل والمشاركة في القوى العاملة فضلاً عن تزايد عدم المساواة والعمالة الهشة وسوء نوعية الوظائف.

يكتسي تركيز السياسات على كمية الوظائف ونوعيتها والتصدي لمسألة التفاوت في الدخل أهمية محورية

تزيد ضرورة التصدي إلى هذه الاتجاهات الطويلة الأجل من الحاجة الملحة إلى التحول الذي تدعو منظمة العمل الدولية إلى إجرائه في السياسات الاقتصادية وسياسات العمالة. ومن الأهمية بـمكان تعزيز مؤسسات سوق العمل ونظم الحماية الاجتماعية المصممة تصميماً جيداً لمنع استمرار ارتفاع معدلات البطالة والبطالة الجزئية وفقر العاملين على المدى الطويل. وثمة أيضاً حاجة إلى إعادة موازنة جهود

الإصلاح. وعلى الخصوص، يجب أن تضمن الإصلاحات المالية أن المصارف تؤدي دورها المتمثل في توجيه الموارد إلى الاقتصاد الحقيقي وإلى الاستثمار لتوسيع المنشآت المستدامة واستحداث الوظائف.

وعلى المدى القصير، هناك مجال للتحرك على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي في العديد من البلدان. وينبغي استخدام هذا المجال لمنع زيادة ضعف الاقتصاد العالمي. فمن المرجح أن تسبب زيادة تراجع أسعار السلع الأساسية في تفاقم الوضع المالي بين مصدري السلع الأساسية الرئيسيين ولكن، كما يبين هذا التقرير، سيكون لخفض النفقات على نطاق واسع في هذه الاقتصادات آثار جانبية سلبية على الصعيد العالمي، مما يؤدي إلى تفاقم آفاق سوق العمل في بلدانها وفي بلدان أخرى. وفي ضوء معدلات الفائدة المنخفضة بشكل غير مسبوق، يمكن للبلدان أن تمول مشاريع البنى التحتية اللازمة دون فرض عبء كبير على ميزانيتها العامة، مع آثار مضاعفة متعددة.

وعلى المدى المتوسط والطويل، سيؤدي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما العمالة اللائقة والمنتجة للجميع، إلى توليد مكاسب اجتماعية هامة مع المساهمة في الوقت نفسه في تعزيز وإعادة موازنة الاقتصاد العالمي. وسيكون من الضروري على الخصوص في هذا الصدد بذل جهود متضافرة عند التصدي لمسألة عدم المساواة من خلال استحداث المزيد من الوظائف وتحسين نوعيتها.

وعلى العموم، لن يؤدي جعل العمل اللائق دعامةً رئيسيةً لاستراتيجية السياسات إلى تخفيف أزمة الوظائف وسد الثغرات الاجتماعية فحسب، بل أيضاً إلى المساهمة في وضع الاقتصاد العالمي في مسار نمو اقتصادي أفضل وأكثر استدامة.